



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

الإسلام في أوروبا

إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب

الكتاب 112 أبريل (نيسان) 2016

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

أوروبا ومسلموها: قضية أمنية أم مراجعة لقواعد التأسيس؟

محمد الحدّاد*

تأسّس النظام الأوروبي بمقتضى اتفاقيتين رئيسيتين معروفتين بـ: «ماستريخت» و«شينغان». ومن المعلوم أنّ مسار تكوين الوحدة الأوروبية كان مساراً ليبرالياً منذ بداياته الأولى بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنّ الليبرالية تقوم أساساً على مبدأ حرية التنقّل (دعه يعمل، دعه يمر) (laissez faire laissez passer)، لذلك كان المشغل الأكبر منذ البداية متعلقاً بكيفية توفير حرية التنقّل مع المحافظة على الأمن العام، وكيفية إلغاء الحدود داخل الفضاء الأوروبي مع السيطرة على كلّ الخارجين على القانون.

(*) أكاديمي وباحث تونسي، أستاذ كرسي اليونسكو للأديان المقارنة في جامعة منوبة (تونس).

بيد أنّ التطوّر الذي شهده البناء الأوروبي في المستوى الاقتصادي لم يتواز مع التطوّر في المستوى الأمني؛ إذ كان الأوّل أكثر سرعة ووضوحاً فيما خضع الثاني إلى الثقل البيروقراطي، وحرص كل بلد على السيطرة بنفسه على شأنه الأمني. وثمة جانب آخر جدير بالاعتبار، وهو أنّ أوروبا قد طرحت قضية الأمن الموحد من جانبين أساسيين: الهجرة غير الشرعية والجرائم الكبرى، ولم تتفطن إلاّ أخيراً إلى قضايا أخرى لا تقل أهمية، مثل انتشار المخدرات الخفيفة التي لا تصنّف ضمن الجرائم الكبرى لأن التشريعات بشأنها تختلف من بلد أوروبي إلى آخر، ومثل انتشار التنظيمات الدينية المتطرفة التي لا يمكن معالجتها بالآليات والطرق نفسها التي تعالج بها الجرائم العادية. كما لم تطرح أوروبا بجديّة قضية الحضور الإسلامي وما يتطلبه من إيجاد مساجد ومدارس دينية للمسلمين ومراقبة تجارة الحلال، فأسهّم غياب الرؤية الواضحة في توفير الأرضية الخصبة لتلك التنظيمات كي تفرض سيطرتها على جزء مهم من هذا المجال.

وقد تزامن ذلك مع تراجع قدرة ما تدعى ببلدان المنشأ في الاضطلاع بأدوارهم السابقة في تأطير المهاجرين. ذلك أنّ عديداً من تلك البلدان كان يفقد سياسة واضحة في إدارة الشأن الديني داخل حدوده الوطنية، فمن باب أولى أن يكون عاجزاً عن توفير هذا الوضوح في إدارة الشأن الديني لمهاجريه خارج الحدود. ثمّ إنّ الهجرة ذاتها تطوّرت عبر الأجيال وانتهت إلى أطفال وأحفاد المهاجرين الأوّل، فانفصلت العلاقة ببلدان المنشأ وأصبح هؤلاء أوروبيين مثل غيرهم، لا يميّزهم إلاّ الارتباط بديانة أقلية في الفضاء الأوروبي لا تحظى بمرجعية دينية واضحة ومتفق حولها، لا داخل أوروبا ولا خارجها. ومع ذلك فإن مبدأ المساواة المعمول به داخل الفضاء الأوروبي لا يسمح بتخصيص أفراد مجموعة معينة بإجراءات خاصة لا بالسلب ولا بالإيجاب. ويمكن أن نقدم -هنا- ثلاثة أمثلة رئيسة تختصر المشكل في كل أبعاده:

المثال الأول: دور العبادة

تقتضي القوانين في عديد من البلدان الأوروبية بأن الدولة لا تموّل النشاطات الدينية على اعتبار أنها تساوي بين مواطنيها وتقف على الحياد أمام اختلافاتهم الدينية والمذهبية. لكن عملياً، يحظى المسيحيون بموروث ضخم من الكنائس ودور العبادة توفر منذ العصر الوسيط وقبل قيام الدول المعاصرة العلمانية. في حين لم تكن توجد في الماضي مساجد ودور عبادة للمسلمين. إلاّ بعض استثناءات هنا وهناك. فكيف يمكن توفير دور عبادة للأعداد المتزايدة من المسلمين بفعل الهجرة ثم الاستقرار والاندماج؟ وكيف سيموّل إنشاء المساجد التي تعتبر حقاً لا جدال فيه للمسلمين بمقتضى المبدأ الأوروبي الحديث للحرية الدينية؟

المثال الثاني: التعليم الديني

تسمح القوانين في عديد من البلدان الأوروبية بتوفير تعليم ديني لكل المجموعات الثقافية؛ إمّا بالتوازي مع التعليم العام الإجباري أو بالاندماج في صلبه، لكن يشترط في هذا التعليم أن لا يخالف المبادئ الدستورية للدول، وهذا يطرح مشاكل عديدة ومعقدة، إذ إنّ بعض المسلمّات التي تعود المسلمون عليها منذ قرون قد تبدو مناقضة لتلك المبادئ. ثمّ إنّ المسلمين في أوروبا لهم أصول مختلفة ومرجعيات مختلفة، لذلك يعجزون في عديد من الأحيان عن تقديم مضمون تعليمي موحد بينهم، فلا يفيدون من الفرص التي تمنحها بعض الدول، مثل ألمانيا وإيطاليا، لإدماج التعليم الديني الخاص ضمن البرامج التعليمية الحكومية.

المثال الثالث: الجمعيات الدينية

يحظى تكوين الجمعيات ونشاطها بحرية كبيرة في كل البلدان الأوروبية، ولا تمارس الرقابة الفعلية - في الغالب - إلاّ على الجمعيات التي تحظى بتمويلات حكومية. ويفترض في الجمعيات أن لا تخرق القوانين العامة للبلاد، فلا تدعو إلى العنف أو كراهية الآخر مثلاً. لكن، لنفترض أن جمعيات تتولّى نشر فتاوى ابن تيمية

في البراءة من الكفار، أو كتابات سيّد قطب ومحمد قطب عن الجاهلية الجديدة، وتقوم بتنزيل هذه المقولات في الواقع الأوروبي بصفة غير مباشرة، فإنه يستحيل - تقريباً - متابعتها من الناحية القانونية، ولا توجد أصلاً آليات وطنية أو أوروبية تسمح بذلك. فالقول - مثلاً - بأن الكافر جزاؤه القتل ليس جريمة، وإنما يصبح جريمة إذا قيل علناً: إنَّ عليكم أن تقتلوا فلاناً، بالتحديد، لأنه كافر. وعليه يمكن لجمعيات أن تنشط عشرات السنين في التهيئة للعنف والقتل بكل حرية وفي العلن، ودون أن تخشى أية محاسبة من أي طرف وهي تحشد العقول والأتباع دون رادع.

واضح من خلال هذه الأمثلة الثلاثة أن ثمة فراغاً ضخماً يمكن لأصحاب النوايا الخبيثة أن يتسللوا إليه وسيطروا على أجزاء كبيرة منه دون عسر ودون رادع. فهل المعاهدات الأوروبية قد وفّرت الآليات الضرورية لمواجهة هذا النوع من التحديات؟

النظام الأمني الأوروبي

عندما أعلن رسمياً عن معاهدة «ماستريخت»، يوم 1992/2/7، كانت أوروبا منتشية بانتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين، وكانت تشعر بأنها تخلّصت من كابوس المواجهة النووية بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي، تلك المواجهة التي كان يرجّح أن تحصل على أراضيها لو اندلعت يوماً ما. لقد عاشت أوروبا حوالي نصف القرن على هذا الرعب، وكان هاجسها الأمني الأساسي الحرب النووية أو التدخل العسكري السوفيتي. ولا أحد كان يفكر - آنذاك - في قضية الإرهاب والتطرّف، مع أنها قضية لها تاريخ في أوروبا، عرفت مع بعض المنظمات الشيوعية أو الفوضوية، ومع شخصيات مشهورة عالمياً مثل «كارلوس». لكنها كانت تبدو قضية منتهية بانتهاء الحرب الباردة. كما بدت نهاية الحرب الباردة انتصاراً ساحقاً لليبرالية على غريمتها الأيديولوجيا الشيوعية، فجاءت معاهدة «ماستريخت» ليبرالية بالأساس، تراهن على التبادل الحرّ لحلّ المشاكل الاقتصادية والتقريب بين المجموعات البشرية. ففي تلك الظرفية، كان من الصعب الخروج من هذه الروح المتفائلة واستشراف أنواع

جديدة من المخاطر وأشكال مستحدثة من العنف.

ومع ذلك، فإن المشكل الأمني لم يكن غائباً تماماً⁽¹⁾. لقد جاءت معاهدة «ماستريخت» تطوراً لمعاهدات سابقة أسست ما كان يدعى «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (CEE). وكانت قضية الهجرة غير الشرعية وارتدادات الوضع في الشرق الأوسط قد دفعت الأوروبيين -سابقاً- إلى طرح القضية الأمنية. وتأسست سنة 1971 مجموعة شبه رسمية بين فرنسا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا ولكسمبورغ وبريطانيا وهولندا دعيت «مجموعة بومبيدو» وطرحت على نفسها التفكير في سبل الحماية الأمنية للفضاء الأوروبي المشترك، ثم انضمت إلى هذه المجموعة -لاحقاً- كلٌّ من: تركيا (1980) واليونان (1981) والنرويج (1983) وإسبانيا (1984) والبرتغال وسويسرا (1985) وفنلندا (1987) والنمسا ومالطا (1988). وقد عملت هذه المجموعة من الدول على تصوّر نظام لتبادل المعلومات الأمنية بين أجهزتها.

كما ظهرت في بداية ديسمبر (كانون الأول) 1975 مجموعة تنسيقية أمنية أخرى عرفت بمجموعة «تريفي»، تأسست بقرار صدر أثناء اجتماع لوزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الأوروبية عقد بروما في ذلك التاريخ. وكان المطلوب عقد اجتماعات دورية لهؤلاء الوزراء أو لمن ينوب عنهم من كبار المسؤولين الأمنيين للتباحث في تنسيق السياسات الأمنية.

وفي 1979، تأسس «نادي فيينا» الذي يجمع وزراء داخلية النمسا وسويسرا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا، وكانت مهمته أكثر تحديداً، إذ عهد إليه بالتفكير في تنسيق السياسات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب تخصيصاً، مع الاهتمام بتنامي عدد طالبي اللجوء السياسي من بلدان أوروبا الشرقية. وكانت النمسا - آنذاك - معبراً من معابر هؤلاء اللاجئين، كما كانت لها علاقات خاصة بالمنظمات الفلسطينية، لذلك كانت محور هذا الفريق الذي كان ينظر إلى اللجوء على أنه

(1) توجد دراسات عديدة تقدّم بتفصيل الموضوع الأمني في أوروبا وتطوّرات النظرة إليه، يراجع مثلاً: André Dumoulin, Raphael Mathieu, Gordon Sarlet : La politique européenne de sécurité et de défense (PESC), genèse, structuration, ambition et limites. Bruxelles, Bruylant, 2003.
Fabien Terpan : La politique étrangère et de sécurité de l'Union européenne. La documentation française, 2010.

أوروبا ومسلموها: قضية أمنية أم مراجعة لقواعد التأسيس؟

لجوء الهاربين من الجحيم الشيوعي، وإلى الإرهاب على أنه مرتبط بقضية الشرق الأوسط، ونرى من خلال هذا المثال مدى التغيرات الاستراتيجية النوعية التي حصلت مع تغيير العقود.

وقد استشعرت الولايات المتحدة -آنذاك- خطورة أن يتجه الأوروبيون إلى مناقشة قضاياهم الأمنية خارج إطار منظمة الحلف الأطلسي، مدركة في الآن ذاته أن هذه القضايا تتجاوز الإطار التقليدي لعمل تلك المنظمة. فقامت بتعيين سفير متخصص في قضية محاربة الإرهاب، ودفعت إلى تكوين مجموعة عمل أخرى دعت «مجموعة كوانتيكو» (Quanticco) تأسست سنة 1979 وضمت مسؤولين أمنيين من الولايات المتحدة وألمانيا، وفرنسا وإنجلترا والسويد وأستراليا وكندا. والواضح من خلال هذه التركيبة رغبة الولايات المتحدة في توسيع القضية الأمنية إلى خارج أوروبا وتنصيب نفسها -منذ ذلك الوقت- القائد للحرب العالمية ضد الإرهاب، وجعل الإرهاب مرتبطاً بالقضية الفلسطينية تحديداً. وقد تدعّم هذا التوجّه مع تأسيس «نادي بيرن» (Berne) الذي جمع هذه المرّة مسؤولين من المخابرات الأمريكية والأوروبية وتعهّد بتطوير الوسائل الأمنية للتصدّي للإرهاب، وأنشأ أول وحدة من «المستعربين» لمتابعة ما ينشر باللغة العربية، والتنسيق في مطاردة جوازات السفر العربية المزوّرة⁽²⁾.

من تريفّي إلى شينغان

وقد حصل المنعرج الأكبر في الشهر الأوّل من سنة 1986 عندما قرّر وزراء خارجية المجموعة الأوروبية تحويل مجموعة «تريفّي» إلى هيئة رسمية عهد إليها بتنسيق السياسات الأمنية الأوروبية، سواء في مجال التصدّي للمتاجرة بالمخدرات، أو التصدّي للإرهاب الذي ظلّ مرتبطاً إلى ذلك الحين بالوضع في الشرق الأوسط، كما عهد إليها بالعمل على التقريب بين الأحكام القضائية المختلفة في الفضاء الأوروبي التي يحاكم بها المتهمون في قضايا المخدرات والإرهاب. وقد أعلن رسمياً عن قيام

(2) اراجع: L'Europe des polices et de la sécurité intérieure. Sous le direction de Didier Bego. Edition complexe, 1992.

هذه الهيئة في أبريل (نيسان) من سنة 1986، وكلمة «تريفي» (Trevi) تشير إلى النافورة المشهورة في روما، التي كان الناس قديماً يعتقدون أنها تحقق أمان من يرمي فيها بقطعة نقدية، لكن الكلمة لها في الحقيقة معنى آخر، إذ إن حروفها باللاتينية (Trevi) تجمع الحروف الأولى للكلمات: إرهاب (Terrorisme)، راديكالية (Radicalisation)، تطرف (Extrémisme) وعنف دولي (Violence internationale). وعندما أقرت معاهدة «ماستريخت» سنة 1992، كانت هيئة «تريفي» تضم أربعة فرق عمل أمني: «تريفي 1» المتخصص في الإرهاب، و«تريفي 2» المتخصص في تطوير التقنيات الأمنية، و«تريفي 3» المتخصص في علوم الجريمة والمخدرات، و«تريفي 4» المتخصص في متابعة النتائج الأمنية لمبدأ حرية التنقل. ومن أهم منجزات هيئة «تريفي» أنها وضعت نظاماً إعلامياً مشتركاً يجمع المعلومات حول الإرهابيين وداعميهم والوسائل المستعملة من قبلهم.

وفي الفترة نفسها التي تكوّنت فيها هذه الهيئة، كانت فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ قد شهدت تجربة متميزة في مجال حرية التنقل، وذلك من خلال عقد اتفاق دعي باتفاق شينغان (نسبة إلى قرية تقع على الحدود بين البلدان الثلاثة) الذي أعفى المسافرين بين هذه الدول من تأشيرة السفر ومن المراقبة الديوانية على البضائع. وعلى مدى خمس سنوات حصلت مفاوضات طويلة ومعقدة انتهت بتوسيع هذه التجربة والإعلان رسمياً، يوم 19/6/1990، عن النظام المعروف إلى اليوم بنظام شينغان، وكان يضمّ -آنذاك- فرنسا وألمانيا وبلدان البنلوكس الثلاثة: لكسمبورغ وبلجيكا وهولندا، وانضمت إليه إيطاليا سنة 1990، ثم إسبانيا والبرتغال سنة 1991. وهو يضمّ حالياً (26) بلداً، منها (22) بلداً من الاتحاد الأوروبي (من أصل «28» بلداً)، والبلدان المنضوية حالياً هي: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، النمسا، الدنمارك، إسبانيا، فنلندا، سويسرا، السويد، إستونيا، اليونان، المجر، أيسلندا، ليتوانيا، ليشتنستين، لكسمبورغ، ليتوانيا، مالطا، النرويج، هولندا، بولونيا، البرتغال، تشيكا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا: إن نظام «شينغان» يمثل المرجعية الأمنية لأوروبا،

مثلما يمثل نظام «ماستريخت» مرجعيتها الاقتصادية والسياسية. وكلا النظامين يقومان على مبدأ حرية التنقل، إذ اعتمد «شينغان» فكرة بسيطة مفادها أن ما هو مسموح بالتنقل داخل أحد البلدان الموقعة على الاتفاقية، يصبح مسموحاً له بالتنقل داخل مجموع هذه البلدان، سواء تعلق الأمر بمواطني البلدان أو بالمهاجرين المقيمين فيها أو المسافرين العرضيين الذين دخلوا إليها، أو البضائع التي خضعت للمراقبة في أحد تلك البلدان. وفي سبيل تيسير عمل أجهزة الأمن، تضمّن نظام «شينغان» مبدأ إرساء قاعدة معلومات أمنية مشتركة، إذ يتعيّن على كل بلد أن يتقاسم مع الأعضاء الآخرين كل المعلومات الأمنية المتوافرة لديه، وأن تعتبر كل القرارات بالمنع أو القبول أو الاشتباه في أشخاص معينين، قرارات ملزمة للجميع إذا اتخذت من قبل بلد من البلدان الموقعة على الاتفاقية. أمّا بالنسبة إلى اللجوء السياسي، فقد تمّ الاتفاق على أن يمنحه أول بلد حطّ فيه طالبه، وإذا ما منح في هذا البلد حقّ اللجوء يصبح مسموحاً له بالتنقل داخل كل الفضاء المشترك. كما أن رفض البلد لمنح حق اللجوء أو منح التأشيرة لشخص يلزم البلدان الأخرى بهذا القرار.

لم يسلم النظام الأمني الأوروبي، ممثلاً بمعاهد «شينغان»، من الأزمات منذ تأسيسه الفعلي سنة 1990. تكفي الإشارة إلى أنه لم يتطابق قط مع حدود أوروبا، إذ رفضت بريطانيا -مثلاً- منذ البداية الانضمام إليه، وظلّت مصالحها الأمنية تعمل باستقلال عنه على الرغم من وجود تعاون وثيق، وقد ترتّب على ذلك وجود سياسة بريطانية في الإرهاب تختلف عن بقية أوروبا، ويتهمها عديد من الدارسين بأنها كانت سياسة أنانية عقدت الوضع على أوروبا مقابل خدمة مصالحها الذاتية. ويمضي البعض الآخر إلى اتهامها بأنها مثلت قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية. بيد أن بريطانيا لم تسلم بدورها من الإرهاب، فقد شهدت سنة 2005 تفجيرات لندن التي أودت بحياة (56) شخصاً، بالإضافة إلى أكثر من (700) جريح. وفي السنة الماضية (2015)، قتل (30) بريطانيا من أصل (39) قتيلاً في الاعتداء الإرهابي الذي حصل في مدينة سوسة التونسية، ومن المرجّح أن هذه العملية الإرهابية كانت موجهة -أساساً- ضدّ بريطانيا. وقد دفعت هذه العملية بريطانيا إلى تغيير سياستها في سوريا وقبلت الطلب الفرنسي بالمشاركة في قصف الجماعات الإرهابية هناك.

فالسياسة الحمائية أثبتت أنها ليست أفضل من سياسة التنسيق الأوروبي، ناهيك عن أن ألمانيا التي كانت من المؤسسين الأوائل لنظام «شينغان» لم تشهد عمليات إرهابية كبيرة داخلها، فنظام «شينغان» في ذاته ليس سبب النجاح أو الإخفاق في مواجهة الإرهاب⁽³⁾.

الأزمة غير المسبوقة

بيد أن كل الأزمات التي شهدتها نظام شينغان منذ تأسيسه لم تبلغ الحجم والخطورة في الواقع المشهود في السنة الماضية (2015)، وقد توقع أكثر من مسؤول ومحلل أوروبي بارز أن ينهار هذا النظام، بعد أن مرّ بأزميتين عاصفتين.

فالأزمة الأولى هي أزمة اللاجئين الذي قدموا من سوريا، وإن لم يكونوا جميعاً سوريين، وانتهكت فيها قواعد تنظيم طلبات اللجوء السياسي. ففي حين تفترض القوانين المعمول بها أن يتولى البلد الأول في الاستقبال اتخاذ قرار قبول اللجوء من عدمه، فإن ما حصل هو تحوّل هذه البلدان إلى مجرد بلدان عبور (ترانزيت) وتحويل الطلبات إلى البلدان المرغوب فيها لدى اللاجئين، وخصوصاً ألمانيا. وقد رأى العالم كله تخبط الأوروبيين أمام موجات اللاجئين وغياب قرارات موحدة بهذا الشأن، مع أن الأزمة كانت متوقّعة منذ بداية الثورات العربية. وقد سعت مالطا، التي واجهتها منذ 2012-2013، وهي -أيضاً- عضو في معاهدة شينغان، إلى استباقها بالقرارات المناسبة والاستعدادات الضرورية، لكن مساعيها ظلت دون جدوى. وعندما قرّر الأوروبيون توزيع أعباء اللجوء بنظام كوتات بينها، تعرّضت بعض البلدان إلى ما يشبه الإهانة، فالبرتغال -مثلاً- حظيت بطلبات لجوء أقل بكثير من الكوتا المخصصة لها، فلا أحد من اللاجئين كان يريد أن تكون نهاية مغامرته الشاقة البلد الأقل نمواً في أوروبا. فمن الواضح أن العالم لا يتعامل مع أوروبا على

(3) يمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً على مواقع متخصصة مثل:

Sécurité européenne. Dossier Le Monde diplomatique (www.monde-diplomatique.fr/index/sujet/securiteeurop-eenne)

Historique de la construction européenne de la défense (<http://www.defense.gouv.fr/dga/international2/cooperation/historique-de-la-construction-europeenne-de-la-defense>)

Site de l'Europol (www.europol.eu)

أنها فضاء مشترك، ولا يساوي فيها بين البلدان الغنية مثل ألمانيا والبلدان الأقل غنى مثل البرتغال أو الدول الشرقية.

والأزمة الثانية هي الموجة الإرهابية التي بدأت في الشهر الأول من سنة 2015 باستهداف مقر الصحيفة الفرنسية الساخرة «شارلي إيبدو» ومتجر يهودي (12) قتيلاً في العملية الأولى وأربعة قتلى في الثانية) وانتهت بالعملية الضخمة التي حصلت يوم 13/11/2015 في باريس، وذهب ضحيتها (130) قتيلاً و(352) جريحاً، وكانت أكبر اعتداء شهدته فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والعملية الأضخم في تاريخ أوروبا، من حيث عدد القتلى بعد تفجيرات مدريد سنة 2004 («191» قتيلاً). وتبين في الأثناء كيف أفادت الشبكات الإرهابية من حرية التنقل داخل الفضاء الأوروبي، وكيف كانت القواعد الخلفية للإرهابيين موجودة خارج فرنسا. وقد عمدت السلطات الفرنسية إلى التعطيل الرسمي لنظام «شينغان» بمناسبة القمة العالمية للمناخ، ومع أن هذا القرار كان قد اتخذ قبل العملية الإرهابية ليوم 11/13، فإنه يؤكد مع ذلك أن السلطات الأمنية لم تكن لها الثقة التامة في نظام «شينغان»، وهذا أمر ذو دلالة عندما يأتي من بلد كان المؤسس الأول لهذا النظام والمدافع الأكثر شراسة عنه، فكيف يمكن بعد ذلك إقناع غيره بأن الأمور على ما يرام، وأن ما حصل سنة 2015 لا يدفع إلى المراجعة الجذرية للنظام القائم؟ بل هل ستستمر فرنسا نفسها في الدفاع عن هذا النظام الذي لم يضمن لها أمنها، لا سيما بعد أن اتضح أن القواعد الخلفية للإرهابيين كانت موجودة في بلدان أوروبية مجاورة، وأن تبادل المعلومات الأمنية لم يحصل بالصفة المطلوبة؟

لقد بينا من خلال هذه الورقة أن النظام الأمني الأوروبي ليس مجرد سلسلة من الإجراءات التقنية، وإنما هو فلسفة مرتبطة بمبدأ حرية التنقل وبالليبرالية التي تأسست عليها الوحدة الأوروبية، لذلك يمثل ارتجاج هذا النظام تحدياً للفلسفة الأوروبية برمتها. لقد قامت أوروبا على عمادين: «ماستريخت» التي تمثل معاهدة سياسية واقتصادية، و«شينغان» التي تمثل اتفاقاً أمنياً. ولئن لم تتقاطع الحدود بين العمادين تقاطعاً تاماً، مثلما رأينا، فإن الأكيد أنه لم يوجد -أيضاً- من بديل

لهذا أو ذاك إلا البقاء في الحدود المحلية والتخلف عن الركب الأوروبي. فالتحديات المطروحة على نظام «شينغان» هي تحديات أمام الركب الأوروبي كله، وأمام تطوّر بدأ منذ نهاية الحرب الباردة وقد ينتهي مع بداية الحرب ضد الإرهاب، التي نظرت إليها أوروبا منذ 2011/11 على أنها حرب أميركا أساساً، لكنها تراها اليوم، ومنذ 2015/11/13، قد تحوّلت حرباً أوروبية بالأساس. فكأنّ التاريخ يُعيد نفسه. إذ تجد أوروبا نفسها أمام التحديّ الذي واجهته الولايات المتحدة سنة 2001: كيف يمكن أن تسلك سياسة أمنية ناجحة ضدّ الإرهاب الإسلامي، دون التعديّ على حقوق مواطنيها ومهاجريها المنتمين إلى الأقلية المسلمة فيها، ودون الإضرار بعلاقاتها التقليدية مع البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وخصوصاً المحيطة بها من الجنوب؟

مراجعات محدودة أم أزمة تأسيس؟

بالعودة إلى الأمثلة الثلاثة التي عرضناها في البداية (دور العبادة، التعليم، الجمعيات)، نرى أن أوروبا ليست لها سياسات ورؤى واضحة، والخطر هو اعتماد المعالجة الأمنية فقط في مواجهة تطورات اجتماعية وسكانية عميقة، أو مواصلة سياسة النعمامة التي سمحت للمنظمات الطائفية و/أو المتطرفة بالسيطرة على مجال واسع من الشأن الإسلامي الأوروبي.

كما أثبتت أوروبا قصر نظر غريباً في مواجهة التحديات. يكفي أن نرى التخبّط أمام أزمة اللاجئين، مع أنها كانت متوقّعة منذ بداية الأزمتهن الليبية والسورية. لكن وجود عدد كبير من البلدان وأجهزة بيروقراطية معقدة يجعل من الصعب اتخاذ القرارات بسرعة، بل من الصعب -أحياناً- الوصول إلى قرارات أصلاً. وهذا ما يميّز الوضع الأوروبي عن الوضع الأمريكي، فالولايات المتحدة عندما واجهت الإرهاب بعد 11 سبتمبر (أيلول) 2001 لم تكن محتاجة إلى مشاورات مع بلدان أخرى لاتخاذ القرارات التي رأتها حاسمة، كما شهدت قيام وحدة وطنية صمّاء في وجه الإرهاب. أمّا أوروبا فهي ستواجه الإرهاب بآليات معقدة وبطيئة، وهذا أمر لن يكون في صالحها. وإذا ما تراجعت بعض البلدان عن سياسة التكامل الأمني،

فإنها ستهدد النظام الاقتصادي الأوروبي، إذ ترتبط حرية المبادلات التجارية بحرية تنقل الأشخاص والعكس بالعكس.

وعلى خلاف ما كان سائداً في السبعينيات، لم تعد مصادر الإرهاب خارجية ومستوردة من الشرق الأوسط ومرتبطة بقضية دولية، لقد أصبحت مصادر الإرهاب أوروبية صرفة، والإرهابيون من حاملي الجنسيات الأوروبية والمتعلمين في المدارس الأوروبية. ومن المرجح أن عجز السياسيين عن اتخاذ القرارات المناسبة، سيدفع إلى البحث عن «كبش فداء» يقدم إلى الرأي العام ليكون الضحية ويستقطب مشاعر الخوف والكراهية، وقد يكون المهاجر البسيط الذي سيحول إلى شبح يهدد الأمن، مع أنّ الجيل الأول من المهاجرين لم يمارس الإرهاب، وأنّ الأبناء والأحفاد الذين ولدوا وتعلموا في أوروبا هم الذين ظهرت بينهم هذه الآفة؛ وقد يكون كبش الفداء الإسلام في المطلق ودون تمييز، بما يجعل كل المسلمين مشتبهاً فيهم، وينمّي «الإسلاموفوبيا» في المجتمعات الأوروبية. وسيكون هذا الوضع هدية ثمينة تقدّم للجماعات المتطرفة؛ إذ إنها تستفيد من هذا المناخ لمزيد من التلويح بالعداء للإسلام لحمايته، وتستقطب أفراداً عاديين يجدون أنفسهم ضحية العنصرية والتشويه والتهميش، وستجد فتاوى المواجهة بين «المسلمين» و«الكفار» تربة للانتشار بين الفئات الأكثر تضرراً من هذا الوضع العام.

وليس أبلغ دلالة على سياسة قصر النظر الأوروبية من التصريح الأخير الصادر عن رئيس الوزراء البريطاني دافيد كامرون، وقد قال فيه: إن جمعية «الإخوان المسلمين» معبر ممكن للتطرف. فمن الغريب أن يصدر هذا التصريح من بريطانيا التي احتضنت «الإخوان» على مدى أكثر من عشرين سنة، ووفّرت لهم الملاذ الآمن بعد خروجهم من السودان في التسعينيات، فضلاً عن تنظيمات وشخصيات أكثر راديكالية مثل: «حزب التحرير» وأبي قتادة، ومركز المقريري، والقائمة طويلة، كما تعتبر لندن القاعدة المالية للتنظيمات الإخوانية والراديكالية. فكيف فات بريطانيا هذا الأمر ولم تتفطن إليه إلا في الأسابيع الأخيرة من سنة 2015؟ بيد أن تصريح كامرون يمثل تحولاً مهماً، لا فقط من جهة أنه تحول في الموقف البريطاني،

لكن - أيضاً - من جهة أنه يقحم مفهوماً جديداً هو التنظيمات التي يمكن أن تمثل معبراً للإرهاب، وإن لم تكن تساند الإرهاب صراحة. والواقع أن هذا هولب الموضوع، فأوروبا لن تقاوم الإرهاب والتطرف والعنف ما لم تضيق الخناق على التنظيمات التي تنشر ثقافة الإرهاب والتطرف والعنف. أما إذا تركتها تعمل بدعوى الحرية، فإن النتيجة لا يمكن أن تكون إلا ما رأينا. وهذا يتطلب - أيضاً - أن تمنح أوروبا أقليتها المسلمة حقوقها كاملة وفي كل المجالات، ومنها - طبعاً - الحق في التدين (إقامة المساجد، والشعائر، و... إلخ)، كي لا يندفع بعض أفرادها إلى الارتقاء في أحضان الشبكات والمنظمات المتطرفة التي تمثل منظمات عبور نحو الإرهاب.

في عدم كفاية الحلول الأمنية

من المستبعد في الوقت الحاضر أن نرى أوروبا تفتح مشاورات جدية لتحديد سياسة دينية أوروبية مشتركة، مثلما حددت في السابق سياسات اقتصادية أو تعليمية مشتركة، إذ إن التجارب التاريخية الدينية للبلدان الأوروبية مختلفة، بل متباينة أحياناً. يكفي أن نتذكر أن مشروع إرساء دستور أوروبي سنة 2004 قد كشف أن أكبر المسائل الخلافية تتصل بالمسألة الدينية تحديداً، فقد طالب البعض - آنذاك - بالتنصيص في توطئة الدستور على الجذور المسيحية للهوية الأوروبية، بينما اعترض البعض الآخر بشدة على هذه الفكرة، معتبرين أنها تمثل خرقاً لمبدأ العلمانية وتكراراً لجوهر النظام الأوروبي الذي نشأ مع سلام «وستفالي» (1648) الذي أنهى الحروب الدينية بفتح مسار الحياد الديني للدول الأوروبية. لكن، إذا تابعتنا المسألة على أرض الواقع، نرى كم شهدت أوروبا عملياً من تغيرات في مجال العلاقة بالدين على امتداد العقدين الأخيرين.

ثمة - طبعاً - توسع للحضور الإسلامي والتحوّل إلى التعبير المباشر والقوي لهذا الحضور بعد أن كان غائماً. والواقع أن هذا الحضور قد مرّ بثلاث مراحل: مرحلة أولى كان يمثل فيها حضوراً موقتاً للمهاجرين في الفضاء الأوروبي. ثم تلتها مرحلة ثانية أصبح فيها حضوراً دائماً، لكنه ظلّ مرتبطاً بالهجرة، أي إنه كان يحمل

طابعاً اجتماعياً، وكانت معارضته تنتزّل في المعارضة العامة للهجرة، وفي الحالات المتشدّدة عبر خطابات مناوئة للعرب وليس للإسلام. وأخيراً تمثلت المرحلة الثالثة والقائمة حالياً في غلبة الصفة الدينية على هذا الحضور، والتحوّل من الخطابات المعادية للمهاجرين وللعرب إلى خطابات معادية للإسلام (الإسلاموفوبيا).

بيد أنّ الحضور الإسلامي لا يمثل إلاّ جزءاً من التحوّلات الدينية للقارة الأوروبية، وغالباً ما يستعمل للتغطية على حقائق أخرى تتصل بالعمق الأوروبي نفسه. فالحقيقة أنّ أوروبا تشهد -أيضاً- تغيرات عميقة في مكوناتها الدينية التقليدية، وتعيش عودة إلى الدين، سواء في مستوى أقليتها الموجودة منذ قرون طويلة أو أغليتها المسيحية. فقد أصبح للكنيسة الكاثوليكية حضور أكبر في التوجيه الاجتماعي والسياسي، وصار كلّ مسؤول سياسي بارز في بلد ذي أغلبية كاثوليكية يسعى إلى لقاء البابا أو استقباله. وفي البلدان ذات الأغلبية البروتستانتية تسعى الأحزاب السياسية -أيضاً- إلى استقطاب بعض الشخصيات الدينية الكاريزماتية. والعودة إلى الدين تمثل في هذه الحالات عودة إلى مؤسسات دينية موجودة منذ قرون، هجرها بعض أهلها زمناً، لكنها ظلت موجودة ومنتكّفة مع آليات عمل تتلاءم مع النظم الحديثة، السياسية والقانونية والثقافية، بعد عهود قديمة من النزاع. فدور العبادة التي كانت تشكو من تراجع الأتباع متسعة لتستقبل مجدداً العائدين منهم، وتنظيم التمثيلية الدينية لم يتغيّر وإن تراجع ثقله السياسي والاجتماعي، والعادات الدينية قد تعلمنت في عديد من الأحيان لكنها ظلّت متقاطعة مع التاريخ الديني لأوروبا، مثل التوازي بين التقويم المسيحي والتقويم الإداري، والتكامل بين الزواج الديني والزواج المدني، والتغافل عن وجود أعياد دينية في أكثر الدول تمسكاً بالعلمانية، وقلة التعارض بين السلوك السائد والأحكام الدينية (أكل لحم الخنزير، شرب الخمر، استعمال الصور... إلخ). فالعودة إلى الدين لا تحدث في هذه الحالة اضطرابات حادة في السلوكيات اليومية، وإن طرحت مشاكل من نوع آخر يمكن السيطرة عليها في إطار المؤسسات السياسية والاجتماعية العريقة، مثل قضايا الإجهاض أو الموت الرحيم أو برامج تدريس التاريخ. والمجموعات الدينية ذات الوجود القديم في أوروبا لا تطالب بأكثر من أن يفسح لها مجال التمثيلية في المؤسسات القائمة، ولا تطرح على نفسها

تغيير هذه المؤسسات أو تغيير المبادئ الحديثة التي قامت على أساسها، مثل سيادة الشعب ومدنية الدولة، ولا تطمح في أن تعود بالمجتمع إلى وضع الخضوع لمواقفها وما تراه الحقيقة.

هل أفادت هذه المجموعات من بروز الإسلام الأوروبي كي تستعيد إلى حظيرتها جزءاً من «الأبناء الضالين»؟ يصعب في الحقيقة تقديم إجابة موضوعية على هذا السؤال. بيد أن الكثيرين يحملون هذا الاعتقاد، ويترتب على ذلك وجود نوع من الالتقاء الموضوعي ضد الإسلام بين حساسيتين متعارضتين. فالبعض من أصحاب الحساسية الدينية المسيحية يرون أن دينهم أصبح مهدداً أمام تنامي الحضور الإسلامي، إذ أصبح الإسلام الدين الثاني في أوروبا من حيث عدد الأتباع، متقدماً على اليهودية ذات الحضور القديم، وعلى الأقليات البروتستانتية في البلدان ذات الأغلبية الكاثوليكية أو الكاثوليكية في عديد من البلدان ذات الأغلبية البروتستانتية. ويتخوف هؤلاء من أن تفقد أوروبا طابعها المسيحي أو اليهودي-مسيحي بما أن عدد المسلمين انتقل من بضعة آلاف في بداية القرن العشرين إلى عشرات الملايين حالياً. كما أن عدد الأطفال في الأسر المسلمة هو أكبر دائماً من عددهم في الأسر المسيحية، مهما كان التصنيف الاجتماعي للأسرة.

وفي مستوى نظري مجرد، يمكن إحصائياً أن يتحوّل المسلمون إلى أغلبية في بعض البلدان، إذا تواصل ارتفاع عددهم بالوتيرة التي شهدتها النصف الثاني من القرن العشرين، لكنّ هذا السيناريو غير واقعي، ومرتبطة بفترة زمنية طويلة جداً ويقع تضخمه لأسباب سياسية وأيديولوجية سافرة، سواء من قبل المتدينين غير المسلمين الذي يسعون بذلك إلى استقطاب مواطنيهم للعودة إلى الكنيسة، أو -أيضاً- من قبل بعض جمعيات الدعوة الإسلامية التي تسعى إلى الحصول على التمويلات والتبرعات بالتضخم من عدد المسلمين. فالحقيقة أنّ القفزة النوعية التي شهدتها الحضور الإسلامي في النصف الثاني من القرن المنقضي، إنما تعود في الجزء الأكبر إلى الهجرة المكثفة التي فتحت لها أوروبا أبوابها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفناء الملايين من العمّال في الحرب، والحاجة إلى سواعد فتية لإعادة

بناء المدن والصناعات المدمّرة، إضافة إلى تواصل استثنائي للازدهار الاقتصادي القوي على مدى ثلاثين سنة («الثلاثون المظفرة»: 1945 - 1975). وكلّ هؤلاء المسلمين المهاجرين لم يقدموا إلى أوروبا لنشر الدعوة أو تكوين الجمعيات، ولا كانت لهم اهتمامات دينية، وإنما كان دافع هجرتهم اقتصادياً بحثاً فرضه واقع البؤس في بلدانهم الأصلية. أما الوضع الأوروبي اليوم، فهو مختلف نوعياً عن الوضع في منتصف القرن الماضي، فلم تعد هذه القارة مفتوحة أمام المهاجرين، ولا اقتصادها في تلك الدرجة من النمو والحيوية، فلا يمكن تصوّر تنامي الحضور الإسلامي بالوتيرة نفسها، وإن أصبح هذا الحضور واقعاً قائماً ونهائياً باستقرار المهاجرين واندماج أبنائهم وأحفادهم في مجتمعات الهجرة.

من جهة أخرى، يرى عديد من أصحاب الحساسية العلمانية أنّ الحضور الإسلامي أصبح يهدّد المبدأ العلماني، ولا يرون مهماً التوقّف عند تنامي عدد المسلمين، وإنما المهم بالنسبة إليهم أنّ هذا الحضور قد أعاد الحيوية للكنائس التقليدية التي حاربوها وانتصروا عليها في السابق، فهي تفيد من الحضور الإسلامي لاسترداد بعض ما كانت قد خسرت في المعارك العلمانية للقرن التاسع عشر. فالخطر لا يأتي من الإسلام في ذاته، وإنما من تداعيات حضوره الميداني والإعلامي. ثم إنّ أجيالاً قد ناضلت من أجل العلمانية للتخلص من سطوة الكنيسة ومراقبتها لحرية التعبير، فلماذا ستقبل اليوم بتدخّل المسلمين لمنع مسرحيات أو رسوم ساخرة أو مؤلفات بدعوى إساءتها للإسلام، مع أنّ مثلها موجه ضدّ المسيحية ومسموح بوجوده؟ ولماذا ستقبل باستبدال سلطة الكاهن والكنيسة بسلطة الإمام والجمعية الإسلامية؟ لقد برزت هذه الاحتجاجات بقوة خلال مناسبات عديدة تواترت منذ القضية الشهيرة لكتاب «آيات شيطانية» والفتوى التي صدرت ضدّ مؤلفه سلمان رشدي سنة 1988.

لا يمكن تهدئة هذا التخوّف المزدوج من حساسيتين متعارضتين تتقاسمان الرأي العام الأوروبي أمام حضور إسلامي غير قابل للتراجع إلا بسياسات واضحة المعالم، تتخذها الدول للتلاؤم مع هذا المعطى الجديد، وبمواقف واضحة تتخذها الجاليات المسلمة، وهي متعدّدة ومتباينة المواقف والمصالح، للتصالح مع بيئة

حاضنة تختلف جوهرياً عن المواطن الأصلية. لكن واقعياً لا توجد مبادرات معمّقة من هذا الطرف ولا من ذلك. وقد ترتب على ذلك هيمنة المجموعات الأكثر تطرفاً على الملف برمته، وتنامي نفوذ جماعات الإسلام السياسي من جهة، وخطابات الإسلاموفوبيا من جهة أخرى. في حين أنّ الأغلبية من المسلمين لا تشعر بالرغبة في الدعوة أو الجهاد على الأراضي الأوروبية، بل كلّ طموح أفرادها أن يتمكنوا مثل غيرهم من العيش بسلام، والحصول على العمل والمسكن والرعاية الصحية وتعليم أبنائهم، وعدم التخلّ في قناعاتهم الخاصة وحرّياتهم الشخصية. بينما الأغلبية من الأوروبيين لا يضيرهم وجود أديان أخرى، بما أن حساسيتهم الدينية ضعيفة من الأصل، وقد تعوّدوا على مدى قرون على الحرية الدينية والتسامح والتنوّع طالما لم يوظّف الدين لغايات أخرى.

تواجه أوروبا اليوم تحدياً ثلاثي الأبعاد، فالليبرالية الاقتصادية أصبحت على محكّ الشكّ، بسبب تنامي البطالة وسياسات التقشف وانغلاق الآفاق بوجه الأجيال الجديدة، التي لن تنعم بالمكاسب والامتيازات التي حظي بها الجيل السابق من استقرار ورعاية ومساعدات. والسياسات الأمنية لم تعد مطمئنة بسبب تغيّر طبيعة المخاطر والانتقال من الإرهاب المستورد إلى الإرهاب المنتج محلياً، بل المصدر للخارج انطلاقاً من أوروبا، وقد تأكّد هذا المنحى مع الأزمة السورية. وتظلّ قدرة الحكومات، منفردة أو متحدة، على إدخال تغييرات جوهرية في النظم القائمة والسياسات الداخلية والخارجية قدرة محدودة، بسبب الخوف من الاصطدام بالناخبين وخضوع السياسيين لآجال انتخابية متقاربة، وعسر العمل على المدى الطويل، وتقارب نسب التصويت للأحزاب الرئيسية، وتمسك الناخبين بالمألوف والمكتسب.

ويتمثل الخطر اليوم في النظر إلى الحضور الإسلامي من زاوية أمنية بحتة، ثمّ الفشل في المعالجة الأمنية ذاتها بسبب ارتباطها القوي بعوامل أخرى معقدة، فلا يمكن معالجة الأعراض دون التصدي لأصل الداء، وهذا التصدي يتطلب مراجعات عميقة في السياسة الداخلية والخارجية، وفي المنظومة الأوروبية ذاتها.

ملحق: الإحصاءات لعدد المسلمين في أوروبا

تمنع عديد من البلدان الأوروبية إحصاء السكان على أساس ديني، وقيم عديد من المهاجرين المسلمين في البلدان الأوروبية بصفة غير شرعية، وتختلف التقديرات بضمّ مسلمي روسيا والجزء الأوروبي من تركيا. فلهذه الاعتبارات وغيرها لا يمكن تحديد عدد المسلمين في أوروبا تحديداً دقيقاً، وغالباً ما تقع المبالغة في الأرقام أو في تقويم هذا الحضور، ويذهب البعض إلى تقديم عدد (50) إلى (60) مليون مسلم في القارة الأوروبية التي تضمّ حوالي (740) مليون نسمة، وهذا أقصى ما يمكن أن يصل إليه العدد، وما عدا ذلك يدخل في باب المبالغة والإفراط. ويميل المسؤولون الأوروبيون - في الغالب - إلى تقدير العدد في بلدان الاتحاد الأوروبي بـ (15) مليون شخص، وفي القارة الأوروبية كلها بـ (32) مليون شخص، منهم (12) مليون شخص يعيشون في منطقة البلقان ومحيطها: ألبانيا وكوسوفو وماسيدونيا والبوسنة وبلغاريا. علماً أن كلمة «مسلم» هي مجرد تصنيف ثقافي، ولا تعني بالضرورة التقيّد الدقيق بالشعائر الدينية.

وكان قد صدر سنة 2006 تقرير علمي دقيق عن «المرصد الأوروبي للظواهر العنصرية والمعادية للآخر» (EUMC) قام بالترجيح بين التقديرات المختلفة وحصر الرقم في (13) مليون مسلم في الاتحاد الأوروبي، وهو رقم قد يكون ارتفع الآن بثلاثة إلى خمسة ملايين بحكم التطورات الحاصلة منذ تلك السنة، وآخرها الهجرة من سوريا، وعليه فإنّ عدد المسلمين داخل دول الاتحاد الأوروبي قد يكون حالياً في حدود (18) مليوناً، وقد يكون في حدود (45) مليون شخص في القارة كلها. هذا هو التقدير الذي نرجّحه، ونستبعد العديد من الأرقام المضخمة التي يتم تداولها لدى تيارات أقصى اليمين أو لدى جماعات الدعوة الإسلامية.

وهنا النتائج التي كانت قد وردت في التقرير⁽⁴⁾ المشار إليه:

البلد	العدد الرسمي أو التقديري
تشيكيا	3700
بلجيكا	360000
قبرص	4182
الدنمارك	150000
ألمانيا	3400000
المجر	5777
أيرلندا	17979
إيطاليا	723188
ليتونيا	355
ليتوانيا	2860
مالطا	3000
هولندا	945000
اليونان	360000
إسبانيا	1064904
أستونيا	1387
فرنسا	3516824
النمسا	338988
بولونيا	5123
البرتغال	12014
سلوفيكيا	3000
سلوفينيا	47488
السويد	400000
فنلندا	2833
بريطانيا	158890

(4) Les musulmans au sein de l'Union européenne; discrimination et islamophobia, EUMC 2006;
http://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/156-Manifestations_FR.pdf